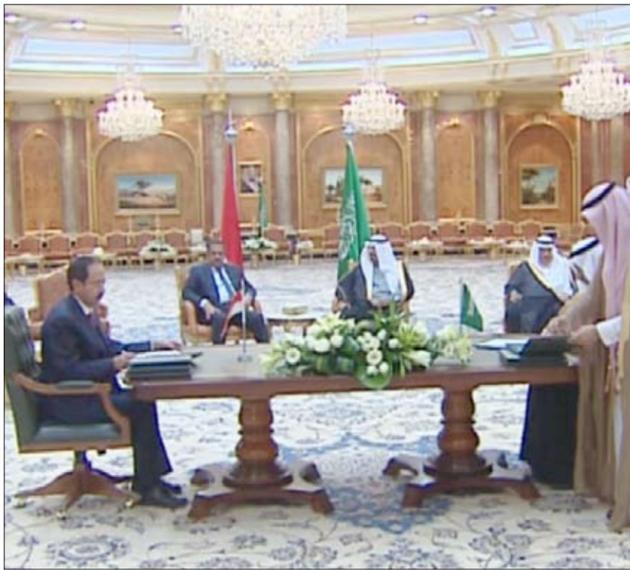


برئاسة الدكتور مجور والأمير سلطان

انقذ اجتماعات الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني السعودي في الرياض

رئيس الوزراء: تتطلع إلى دور أكبر لمجلس التعاون في دعم مسيرة التنمية والتطوير في اليمن



رئيس الوزراء وولي العهد السعودي يحضران توقيع وثائق التعاون بين البلدين



اجتماع الدورة الـ 19 لمجلس التنسيق اليمني السعودي



رئيس مجلس الوزراء يلقى كلمة في الاجتماع

اليمن واجهت التحديات التنموية بكل عزم وقوة خصوصاً التحديات الأمنية

الازدهار والتقدم والرفي لا يأتي إلا في ظل الاستقرار والسلام والأمن

استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية سيعزز أوجه التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج

وتناولت المباحثات الدور المحوري الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الخاص من خلال مجلس رجال الأعمال بين البلدين لتوسيع حجم التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاستثمارية التي تتسجم وإمكاناتها الحقيقية وبما يلي تطورات الشقين ويتبرج توجيهات قيادتي البلدين ممثلين بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز .

كما تناولت تطورات الأوضاع في المنطقة وفي مقدمتها المستجدات على الساحة الفلسطينية والأوضاع في العراق والصومال حيث جددت الموافقة المبدئية للبلدين الداعمة للقضية الفلسطينية والنضال المشروع للشعب الفلسطيني حتى نيل كافة حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، فضلاً عن تأكيدهما على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية.

وأكد مجدداً موقف البلدين الداعم لجهود المصالحة والوفاق بين مختلف الأطراف في الصومال، إلى جانب التأكيد على ضرورة مواجهة أعمال القرصنة في خليج عدن والبحر العربي بجهود دولي وبإشراف الأمم المتحدة.

وفي ختام الاجتماعات تم التوقيع على تسع وثائق للتعاون بين البلدين الشقيقين منها أربع اتفاقيات تمويل لمشاريع خدمية وإنمائية في اليمن من قبل المملكة بمبلغ إجمالي وقدره مائة وأربعة عشر مليوناً وثمانمائة ألف دولار .

وجرى التوقيع على أربع اتفاقيات الأولى منحة بمبلغ "150 مليون ريال سعودي أي ما يعادل أربعين مليون دولار لتمويل مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية والثانية منحة بمبلغ "187 مليوناً وخمسمائة ألف ريال سعودي أي ما يعادل خمسين مليون دولار لتمويل مشروع الطاقة الكهروضوئية والثالثة منحة بمبلغ "18 مليون ريال سعودي أي ما يعادل أربعة ملايين وثمنامائة ألف دولار لتمويل مشروع تجهيز الورش والمختبرات لكليتي العلوم والهندسة بجامعة تعز، والرابعة منحة بمبلغ "75 مليون ريال سعودي أي ما يعادل عشرين مليون دولار لتمويل مشروع مستشفى الجديدة المركزي.

وقعت هذه الاتفاقيات عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الراجحي وعن الجانب السعودي رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف.

كما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصحي، وقعها عن الجانب اليمني وزير المالية نعمان الصهبي وعن الجانب السعودي وزير الصحة السعودي الدكتور عبدالله بن عبد العزيز فضلاً عن التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الملك سعود وجامعة تعز وقعه عن الجانب اليمني الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس جامعة تعز وعن الجانب السعودي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن عبد الرحمن العثمان بالإضافة إلى توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة عدن وجامعة الملك سعود وقعه رئيس جامعة عدن الدكتور عبد العزيز صالح بن جبتور و مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن عبد الرحمن العثمان .

وجرى التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التأمينات الاجتماعية وقعها عن الجانب اليمني نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله وعن الجانب السعودي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد إضافة إلى التوقيع على البرنامج الزمني لتفعيل البرنامج التنفيذي للتعاون في المجال السياحي وقعه عن الجانب اليمني أمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ السمة وعن الجانب السعودي رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار سمو الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز .

شارك في اجتماعات الدورة من الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الراجحي ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القرني ووزير شؤون المغتربين أحمد مساعد حسين ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبد الرحمن طرموم ووزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرضص ووزير المالية نعمان الصهبي ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ووزير الداخلية مطهر رشاد المصري وأمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ وسفير اليمن لدى المملكة محمد علي محسن الأول . فيما شارك فيه من الجانب السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ، وزير الخارجية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل ، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن عبد الله النفيسة ، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان ، وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف ، وزير التجارة والصناعة عبدالله بن أحمد يوسف زينل ، المستشار بالديوان الملكي القائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء محمد بن إبراهيم الخديفي ، سفير المملكة العربية السعودية في اليمن علي بن محمد الجمعان ، مستشار ديوان ولي العهد السعودي مدير عام مجلس التنسيق المهندس محمد بن أحمد الموسى.

لتحقيق تطورات القيادتين الحكيمتين لبناء التكامل المنشود في مختلف المجالات التنموية وبما يعود على مواطني البلدين بالرأف والازدهار والأمن والاستقرار .

«وتابع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز قائلاً: نثق في أن الأجهزة المعنية في البلدين الشقيقين ستواصل - بحول الله وقوته - العمل بعزيمة لا تلين حتى تتحقق أهدافنا المشتركة وفي مقدمتها تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والأمن، وأن أمن اليمن من أمن المملكة وكذا أمن المملكة من أمن اليمن ، وعليه فإننا نؤكد أهمية تعزيز التعاون والتنسيق السياسي والأمني بين البلدين الشقيقين لمواجهة كافة أعمال العنف والتطرف والإرهاب التي يمكنها من تحقيق أهدافهما في التنمية والتقدم والازدهار» .

وتطرق رئيس الوزراء إلى التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف اليمن إزاءها . حيث أكد أهمية مواصلة الفتح بعملية السلام في المنطقة . مجدداً الدعوة للأشقاء في فلسطين إلى لم الشمل ورأب الصدع ،

التوقيع على تسع وثائق للتعاون بين البلدين منها أربع اتفاقيات تمويل لمشاريع خدمية وإنمائية في اليمن

من كان ممن يريد العيث بأمن المملكة العربية السعودية واستقرارها .

وأستطرد سموه قائلاً: « وإننا ندعو المولى - عز وجل - أن يحمي أبناء شعبينا من الأفكار الهدامة والخطيلة على مجتمعاتنا والتي لا تمت لبلدين الإسلاميين الحنيف صلة وأن يرشدهم إلى طريق الصلاح وأن لا يكونوا أدوات هدم في يد من لا يريد الخير لهم ولا لبلديهم.»

وأردف قائلاً: « إن الاتفاقيات التي سنشهد التوقيع عليها في هذه الدورة في المجالات التنموية والصحية والتعليمية والسياحية والتأمينات الاجتماعية لدليل على الدعم الكبير والاهتمام البالغ الذي يوليه سيدي خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وأخوه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لاستمرار أعمال المجلس في إطار مؤسسي ووفق آليات ومنهجيات علمية تهدف إلى إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.»

وتابع قائلاً: « كما يأتي اجتماع الدول المانحة الذي انعقد في الرياض هذا اليوم ليؤكد حرص المملكة على استمرار هذه المسيرة التنموية في اليمن الشقيق والعمل على حشد التأييد الدولي لها.»

وتوجه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز بالشكر والتقدير للجان المجلس على ما قامت به من تحضيرات ومتابعات إيجابية وما بذلته الأمانة المختصة في البلدين من جهود حثيثة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة لهذا المجلس.»

وقال: « ولا يفوتني أن أنوه بالدور الإيجابي للقطاع الخاص في البلدين وننتقل إلى قيامهما بالمزيد من المشاريع الصناعية والتجارية المشتركة.»

«سأثلا المولى العلي القدير في ختام كلمته أن يديم على البلدين والشعبين الشقيقين نعم الأمن والرفاه والاستقرار في ظل القيادتين الحكيمتين وأن يوفق الجميع دائماً للعمل الذي يرضيه.»

وقد بحث الجانبان خلال اجتماعات الدورة علاقات التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين وأفاق تنميتها وتوسيعها في المجالات السياسية والتنموية الاقتصادية والثقافية والمالية والصحية والإعلامية والشبابية والقضائية والأمنية وغيرها، لما فيه خدمة المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الجارين.

الأمير سلطان بن عبدالعزيز:

الأجهزة المعنية ستواصل العمل لتحقيق الأمن الشامل للبلدين الشقيقين

اجتماع الدول المانحة في الرياض يؤكد حرص المملكة على استمرار التنمية في اليمن

تأتي تجسيدا لروية القيادة السياسية في اليمن وفي دول المجلس لتعزيز أوجه التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول المجلس ، تمهيدا للانضمام الكامل لليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خصوصا بعد التقدم في جانب الانضمام التدريجي إلى العديد من المجالس المتخصصة والمنظمات والهيئات الخليجية ابتداء من العام 2001 حتى اليوم .

وتابع قائلاً: « إننا على ثقة أن الازدهار والتقدم والرفي لا يأتي إلا في ظل السلام والاستقرار والأمن، وأن أمن اليمن من أمن المملكة وكذا أمن المملكة من أمن اليمن ، وعليه فإننا نؤكد أهمية تعزيز التعاون والتنسيق السياسي والأمني بين البلدين الشقيقين لمواجهة كافة أعمال العنف والتطرف والإرهاب التي يمكنها من تحقيق أهدافهما في التنمية والتقدم والازدهار» .

وتطرق رئيس الوزراء إلى التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف اليمن إزاءها . حيث أكد أهمية مواصلة الفتح بعملية السلام في المنطقة . مجدداً الدعوة للأشقاء في فلسطين إلى لم الشمل ورأب الصدع ،

التوقيع على تسع وثائق للتعاون بين البلدين منها أربع اتفاقيات تمويل لمشاريع خدمية وإنمائية في اليمن

من كان ممن يريد العيث بأمن المملكة العربية السعودية واستقرارها .

وأستطرد سموه قائلاً: « وإننا ندعو المولى - عز وجل - أن يحمي أبناء شعبينا من الأفكار الهدامة والخطيلة على مجتمعاتنا والتي لا تمت لبلدين الإسلاميين الحنيف صلة وأن يرشدهم إلى طريق الصلاح وأن لا يكونوا أدوات هدم في يد من لا يريد الخير لهم ولا لبلديهم.»

وأردف قائلاً: « إن الاتفاقيات التي سنشهد التوقيع عليها في هذه الدورة في المجالات التنموية والصحية والتعليمية والسياحية والتأمينات الاجتماعية لدليل على الدعم الكبير والاهتمام البالغ الذي يوليه سيدي خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وأخوه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لاستمرار أعمال المجلس في إطار مؤسسي ووفق آليات ومنهجيات علمية تهدف إلى إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.»

وتابع قائلاً: « كما يأتي اجتماع الدول المانحة الذي انعقد في الرياض هذا اليوم ليؤكد حرص المملكة على استمرار هذه المسيرة التنموية في اليمن الشقيق والعمل على حشد التأييد الدولي لها.»

وتوجه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز بالشكر والتقدير للجان المجلس على ما قامت به من تحضيرات ومتابعات إيجابية وما بذلته الأمانة المختصة في البلدين من جهود حثيثة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة لهذا المجلس.»

وقال: « ولا يفوتني أن أنوه بالدور الإيجابي للقطاع الخاص في البلدين وننتقل إلى قيامهما بالمزيد من المشاريع الصناعية والتجارية المشتركة.»

«سأثلا المولى العلي القدير في ختام كلمته أن يديم على البلدين والشعبين الشقيقين نعم الأمن والرفاه والاستقرار في ظل القيادتين الحكيمتين وأن يوفق الجميع دائماً للعمل الذي يرضيه.»

وقد بحث الجانبان خلال اجتماعات الدورة علاقات التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين وأفاق تنميتها وتوسيعها في المجالات السياسية والتنموية الاقتصادية والثقافية والمالية والصحية والإعلامية والشبابية والقضائية والأمنية وغيرها، لما فيه خدمة المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الجارين.

وقال: « ليس بغريب مثل هذه الحفاوة من أشقاء جمعنا بهم وأوصار الأخوة ورباب الدين والقرابة والجوار والمصالح المشتركة.»

وهذا الدكتور مجور صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز بمناسبة الشفاء وعودته سالماً إلى وطنه من رحلته العلاجية، سأل الله عز وجل أن يديم على سموه موفور الصحة والعافية، ونقل رئيس الوزراء تحيات فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وشكره العميق، إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، ومن خلاله إلى الشعب السعودي الشقيق على ما قامت به المملكة من جهود طيبة لدعم مسيرة الاستقرار والتنمية في اليمن خلال السنوات الماضية ووقوفها إلى جانب اليمن وأمنه واستقراره ووحده، متمنياً لأعمال هذه الدورة النجاح والتوفيق وللمسيرات والعلاقات اليمنية - السعودية التقدم والازدهار لما فيه خدمة المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

وتابع الدكتور مجور قائلاً: « إنها لمناسبة طيبة أن نجتمع اليوم لتقييم مسيرة التعاون اليمني السعودي بعد حوالي عامين من انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق، التي تم خلالها تحقيق الكثير من الإنجازات في إطار العلاقات الثنائية الاقتصادية والتنموية والتجارية والعلمية والثقافية والأمنية، التي ترجمتها الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الموقعة بين بلدينا الشقيقين.»

وأشار إلى أن تلك الإنجازات أكدت نجاح آلية عمل المجلس وبوره الكبير في الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وأبرزها التوقيع على اتفاقيات التمويل المختلفة لدعم مسيرة التنمية والتحديث في اليمن فضلاً عن عقد العديد من اجتماعات المتابعة الدورية للجان الوزارية المختلفة وعقد عدد من اجتماعات الفريق الفني التجاري اليمني - السعودي وكذا عقد اجتماعات للجان الفنية في مجالات الجمارك، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والثروات المعدنية، والزراعة، والإعلام، والشؤون الاجتماعية، إلى جانب افتتاح مكتب الملخية التجارية السعودية في الجمهورية اليمنية وانعقاد اجتماعات مجلس رجال الأعمال اليمني - السعودي.»

ومضى قائلاً: « كما أن هذا الاجتماع يمثل حلقة جديدة لترسيخ وتوطيد عرى التعاون والتكامل اليمني - السعودي في كافة المجالات لما فيه خير بلدينا وشعبينا الشقيقين.»

وأستطرد الدكتور مجور قائلاً: « لا يخفى على الجميع حجم التحديات التنموية التي واجهتها اليمن خلال العقود الخمسة الماضية والتي ازدادت ضراوة خلال العاميين الماضيين نتيجة لبروز عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على جهود الحكومة اليمنية في الدفع بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر إلى الأمام، وأبرزها تزايد خطر تنظيم القاعدة في اليمن وتحوله إلى تنظيم إقليمي يهدد الأمن والسلام الاجتماعي في المنطقة، إلى جانب التصدد الحوثي في محافظة صنعاء، والأعمال التخريبية الخارجة على الدستور في بعض المديريات في المحافظات الجنوبية والشرقية والوضع في الصومال وما ترتب عليه من زيادة النزوح إلى اليمن بما يمثله ذلك من عبء إضافي إلى جانب الوضع الداخلي، الأمر الذي انعكس وبصورة سلبية على البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي الكلي والقطاعي، بل وعلى مسيرة التنمية والتحديث والتطور في اليمن.»

وقال: « يضاف إلى ذلك أزمة الغذاء العالمية، وتدابيع الأزمة المالية العالمية التي أسهمت في انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، وانخفاض الموارد المالية العامة للجمهورية اليمنية المعتمدة أساساً على إيرادات الصادرات النفطية، مقارنة بالزيادة الطبيعية في الاحتياجات التنموية والخدمات الأساسية اللازمة لرفع مستوى معيشة السكان، وبالتالي تزايد التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها اليمن.»

وتابع رئيس الوزراء قائلاً: « ومع ذلك فقد واجهت الحكومة اليمنية تلك التحديات بكل عزم وقوة، وبالأخص التحديت الأمنية، التي احتلت أولوية مهمة ضمن أجندة العمل الحكومي كون تأثير تلك التحديات يتعدى الحدود اليمنية إلى الدول المجاورة وبالذات المملكة العربية السعودية.»

مقدراً في الوقت ذاته ووقوف المملكة إلى جانب اليمن في إنهاء فتنة التمرد الحوثي .

وأكد الدكتور مجور أهمية رفع مستوى التعاون والتنسيق لمواجهة مختلف التحديات الأمنية والأمنية الاستراتيجية التي تواجه البلدين الشقيقين.

وقال: «إنها لمناسبة طيبة أن يأتي اجتماعنا هذا متزامناً مع اجتماع للمانحين تحتضنه الرياض لمراجعة مستوى تنفيذ برامج الدعم التنموي والوضع الاقتصادي في اليمن، والذي يأتي تنويهاً لإجتماع لندن الأخير الخاص بدعم اليمن لمواجهة التحديات التنموية المختلفة، وتوفيق المتطلبات الخاصة بتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة والذي عقد في شهر يناير الماضي بمشاركة أكثر من عشرين دولة شقيقة وصديقة تقدمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.»

ثمناً هذا الإطار دور المملكة الذي كان له أثر كبير في مساندة موقف اليمن خلال الاجتماع.

ومضى قائلاً: « وعليه فإننا نتطلع إلى دور أكبر من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مجموعة أصدقاء اليمن لدعم مسيرة التنمية والتطوير والاستقرار في اليمن خلال السنوات القادمة.»

وعبر عن التطلع إلى تحقيق تقدم حيز تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ودعوته لأهمية استيعاب العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون، وبالذات في سوق العمل السعودية والتي